كشمير ومستقبل الصراع الهندي الباكستاني

م.م نزار عبد الكريم الخزرجي، (العراق)، Nazar_89@tu.edu.iq
م.م احمد مجيد جاسم، (العراق)، Ahmed_1988@tu.edu.iq

تاريخ الارسال: 2020/10/29 تاريخ القبول: 2020/11/11 تاريخ النشر: 2021/03/31

ملخص:

نحاول في هذا البحث ان نوضح اسباب الخلاف بين البلدين المعنيين تجاه اقليم كشمير مع ذكر الحجج التي يطرحها كل بلد في احقيته بضم كشمير الى بلده، بالإضافة الى الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الاقليم لكلا البلدين، وتاريخ نشأة هذا الصراع وتداعيات الحلول المقدمة له وصولاً الى مستقبل الصراع، وذلك من خلال اتباع المناهج العلمية الرصينة واهمها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي وصولاً الى المنهج الاستشرافي لدراسة صورة المستقبل.

الكلمات المفتاحية: (كشمير، الهند، باكستان، صراع، مستقبل)

Abstract:

In this research، we try to clarify the reasons for the disagreement between the two countries concerned with regard to the region of Kashmir with mentioning the arguments put forward by each country regarding its eligibility to annex Kashmir to its country، in addition to the strategic importance that the region enjoys for both countries، the date of the emergence of this conflict and the implications of the solutions provided to it in order to reach a future. The conflict، by following the sober scientific methodologies، the most important of which are the historical and analytical method، leading to the forward-looking approach to studying the image of the future.

Key words: (Kashmir، India، Pakistan، conflict، future)

المقدمة:

شهدت شبه القارة الهندية خلال الاستعمار البريطاني للهند تصاعداً في الصراع الديني بين الهندوس والمسلمين وهو صراع حاولت بريطانيا في البداية توظيفه لصالحها في شبه القارة ولكن الازمة انفلتت من يدها الامر الذي دفعها نحو الاستسلام لإرادة شعوب شبه القارة الهندية في طرد الاستعمار البريطاني، فما كان امام البريطانيين الا الاستجابة لرغبة الشعب ومنح الاستقلال لعموم شبه القارة تاركاها تتصارع مع الالاف من المشاكل العرقية والدينية والحدودية، فتأتي في مقدمة هذه المشاكل مشكلة بالأخص مشكلة كشمير.

فتعد الصراعات والازمات التي تشهدها القارة الاسيوية والتي تقوض أمنها واستقرارها بل تنتقص هذه الصراعات من المستقبل قارة اسيا بما لها من ازدهار منظور في غضون القرن الحالي، بالإضافة ما تعانيه القارة اشكاليات امنية متعددة منها الانتشار النووي، عدم الاستقرار الدول الاسيوية الناتج من عدم تحقيق الاندماج الداخلي.

بالتالي فأن الصراع الهندي الباكستاني على اقليم كشمير واحداً من الصراعات المتعددة في اسيا، وبذلك يأتي هذه البحث لتناول مستقبل هذا الصراع القائم حول كشمير الذي يزداد احياناً وخلال فترة معينة ثم يعاد الى فتور مرة اخرى وهذا ما سيتم تناوله من خلال السيناريوهات المستقبلية حول هذا الصراع.

تأتي اهمية هذا البحث من خلال عدة نقاط:

1- توضيح وابراز معالم الصراع الهندي – الباكستاني حول اقليم كشمير، وذلك انطلاقاً ما يتمتع به الاقليم من اهمية استراتيجية لكلا دولتين، حيث ارتبطت قضية كشمير بتوازن القوى في منطقة جنوب اسيا.

2- مما اكتسبه الصراع في كشمير اهمية خاصة بعد انضمام طرفي الصراع بعضوية النادي النووي عام1998.

3- نظراً للتطورات الحاملة على التوازنات الدولية كما تشير قضية كشمير تداعيات على العلاقات الدولية والاقليمية واثارة الممتدة الى شبه القارة الهندية.

اشكالية البحث: من المعلوم ان كل بحث أكاديمي يحمل في ثناياه اشكالية او اشكاليات يتكئ الباحث للوصول الى الاجابات التي توصل الى حقيقة المكونات الفكرية لموضوع بحثنا وهو مستقبل الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير ومن هنا نشير تساؤلات وفق المبينات الانفة الذكر:

ماهي الاهمية الجيوستراتجية لكشمير؟ وما هو تاريخ نشأة الصراع الهندي–الباكستاني حول كشمير؟ وكيف ساهمت الاثارة والتداعيات الصراع على وضع حلول او اقتراح تسوية لصراع القائم؟ ما هو مستقبل الصراع القائم حول كشمير؟

فرضية البحث

الفرضية نقطة ينطلق منها الباحث بغية الاجابة عن التساؤلات التي اثارتها الاشكالية، تؤكدها او تنفيها معطيات الدراسة، وذلك انطلاقاً من احدى السيناريوهات البحث وهو الاقرب، استمرار الوضع على ما هو عليه الان وذلك انطلاقاً من عدم وجود اي محرك او عامل جديد يدفع الى التغيير مستقبلاً.

منهجية البحث: اعتمدت منهجية البحث على المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد التاريخي لنشأة الصراع وتطوراته، ومن ثم اعتمد البحث على المنهج التحليلي بتوضيحه لأثارة الصراع وتداعياته، وكذلك تم الاعتماد على المنهج استشراف المستقبل لاستشراف الصراع القائم بين الهند – باكستان.

هيكلية البحث: توزع البحث الى أربع مطالب رئيسية يسبقها مقدمة وتليها خاتمة وقائمة المصادر.

تناول المطلب الاول: الاهمية الجيوستراتيجية لكشمير انطلاقاً من اهميتها بالنسبة للهند وباكستان **في حين اختصّ المطلب الثاني بطرح:** الجذور التاريخية للصراع الهندي الباكستاني حول كشمير. **أما المطلب الثالث فاحتوى:** اثار وتداعيات الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير. **أما الرابع** : فتناول مستقبل الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير. وختم هذا البحث بخاتمة تضمنت اهم ما جاء بالبحث اضافة الى قائمة المصادر.

الأهمية الجيوستراتيجية لكشمير

يشكل اقليم كشمير اهمية جغرافية واستراتيجية لبلدي الصراع حوله، كونه الرابط لتوازن القوى في جنوب اسيا وان أهميته الجغرافية لباكستان تنبع من كون ان الانهار الثلاثة لباكستان (السند وجليم وجناب) نابعة منه، وكذلك مسألة او جانب الحدود بين الاقليم وباكستان حيث يشكل تهديدا للأمن القومي الباكستاني في حالة سيطرة الهند عليه، فضلا عن التقارب السكاني.

اولاً: الاهمية الجغرافية لإقليم كشمير

جاءت الاهمية الجغرافية لإقليم كشمير من كونه القلعة المرتفعة الحصينة ومن يسيطر عليه تكون له امكانيات التحكم الطبيعي والاستراتيجي لما يجاوره ، وتحتل موقعا هاما وفريدا في منطقة شبه القارة الهندية وجنوب اسيا بين خطي عرض 32،8 و 36،58 وخطي طول 37،26 و 80،30 مجاورة لأربعة دول ذات ثقل كبير من جانب المساحة والسكان والحضارة والتاريخ، حيث تحدها من الغرب والجنوب الغربي باكستان ، ومن الجنوب الشرقي الهند، اما من الشرق والشمال الشرقي فتحدها الصين، وافغانستان من الشمال بشريط ضيق ولمسافة 160 ميل يفصلها عن تركمانستان التي كانت احدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي (**كاظم هيلان، 2008، ص28**).

تكمن الاهمية الاستراتيجية لموقع كشمير في ان حدودها تحتوي على مفاتيح الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة، والتي تخترق حدودها مع جيرانها وانها تتحكم بالطرق ومحاور المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين اقليم التبت وما بعدها من وراء سلاسل الجبال شمالا، لذا عدت كشمير من احد الابواب الرئيسية التي تصل بين الهند واسيا (**كاظم هيلان، 2008، ص28**).

تبلغ مساحة الاقليم 218،000 كم، ويبلغ ارتفاع اراضيه بين 3000–6000 قدم فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ عدد سكانه (15) مليون نسمة يشكل المسلمون 90% واتباع الديانة الهندوسية 8% اما البوذيون 2%، يتركز المسلمون في ولاية كشمير

اما الهندوس فيتركزون في ولاية جامو وكشمير، يمتاز اقليم كشمير بجمال طبيعته وبديع اجواءه وهو من اجمل المناطق السياحية ويصفه البعض بأنه سويسرا اسيا لما له من سحر وجمال (**عبد المنعم عبد الهاب، 1977، ص42–44**).

لقد جعل الموقع الجيوبولتيكي لكشمير ان تلتقي فيه اربعة اقاليم جغرافية هي اسيا الوسطى من الشمال، والتبت من الشرق، وجنوب اسيا من الجنوب والشرق الاوسط من الغرب، وثلاثة اقاليم تمثل حضارات عريقة هي حضارة العالم الاسلامي والحضارة الصينية والحضارة الهندية، هذه التركيبة المحيطة بكشمير قد انعكست على الواقع الحضاري والعقائدي لتركيبة كشمير الاجتماعية حيث ان الشعب الكشميري منقسم الى ثلاث مجموعات دينية هي الاسلامية والهندوسية والبوذية، ولهذا الموقع الحساس اولاها البريطانيون اهمية خاصة، فبينما تركوا لهذه الامارة حكمها الذاتي في الشؤون الداخلية فهم قاموا بوضع مراكز بريطانية على النقاط الحدودية الاستراتيجية لقناعتهم بأن اي تدخل روسي او افغاني في الهند لن يأتي الا عبر ارض كشمير (**هاني ياس، 1998، ص28**).

كذلك نظر الهنود الى كشمير وعدوا السيطرة على الموقع الكشميري كونه احد المرتكزات الهامة لتحقيق الامن القومي الهندي على المستوى الاستراتيجي وان تمت هذه السيطرة فهذا معناه ضمان امن الحدود الشمالية الغربية للهند، حيث يمكن لأعداء الهند استغلال الممرات الاساسية عبر سلاسل الجبال الشاهقة، وان وقوع كشمير بيد دولة معادية للهند فهذا معناه تهديد الامن الهندي، وقد شرح رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو هذه الرؤية الهندية عندما قال ان كشمير مكان ذو اهمية حربية عظمى، وقد كان سوء الحظ دائما يحالف البلاد ذات المراكز الاستراتيجية لأنه جعلها محط انظار الكشميريين، ومما لا شك فيه ان كشمير مرغوبة من جانبنا من هذه الناحية (**كاظم هيلان، 2008، ص29**).

اما لدى الاذهان الباكستانية للنخبة السياسية فلم تغيب اهمية موقع كشمير، وان سيطرة باكستان على كشمير تجعلها على اتصال حدودي مع الاتحاد السوفيتي والصين، ولما له من اهمية كبيرة في توثيق العلاقات مع هاتين القوتين الكبيرتين وكذلك توسيع منافذها

الحدودية واتصالها الجغرافي بصدد اكبر من الدول، ان موقع كشمير في الجزء الشمالي الشرقي من باكستان يجعل منها منطقة هامة للأمن القومي الباكستاني وان هذا الامن يعد مهددا في حالة سيطرة الهند على كشمير وكذلك تهديد الحياة الاقتصادية لباكستان لما يؤثره على القطاع الزراعي الذي يعتمد على الاراضي الكشميرية فسوف تصبح موردا اقتصاديا هاما لباكستان كونها منطقة سياحية جاذبة ومعبراً تجارياً اساسياً لتجارة شبه القارة الهندية مع اسيا الوسطى (**احسان حقي، 1970، ص85**).

ثانياً: الاهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير

ان قيمة الموقع واهميته الاستراتيجية ليست ثابتة بل بتغير مستمر نتيجة لبروز عوامل متعددة لها تأثيرها المباشر في تغير اهمية الموقع الجغرافي وفي مقدمة هذه العوامل يأتي تطور وسائل المواصلات والتقدم التكنولوجي والتغير في موازين الاقاليم الجيوبولتيكية وايضا ادراك اصحاب القرار اهمية الموقع النسبي لدولهم، وبما يخدم اهداف معينه لها خصائصها المؤثرة في ابراز الموقع الجغرافي وهذا ما ينطبق على موقع كشمير كموقع استراتيجي جعلها تحمل كل هذا الاهتمام فهي تشكل افضل تمركز جغرافي بين الدول الكبرى امثال الصين والهند وباكستان وافغانستان، ان موقع كشمير جعلها تحتل مركزا استراتيجيا هاماً فيما بين دول شبه القارة الهندية والدول المجاورة لها حيث يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في جنوب القارة الاسيوية (**نادية فاضل، 2000، 116–117**).

ان كشمير المعروفة بهذا الاسم هي ولاية جامو وتقسم لخمسة مناطق ادارية وهي (**محمد سلمان، 2005، ص9–10**):

1- **لادكية:** تقع في المنطقة الشرقية من الولاية، كانت محطة لتجارة الحرير وان معظم سكانها من البوذيين يعملون بالرعي.

2- جامو: وهي المنطقة الجنوبية الغربية لكشمير يقطنها اغلبية هندوسية واقلية مسلمة وسيخ.

3- جلجيت: منطقة استراتيجية عند حدود باكستان الشمالية الغربية، وكذلك منطقة جبلية تسكنها الفرقة الاسماعيلية والتي مازالت تحت حكم ما يسمى بالاغا خان وهو لقب تشريفي.

4- بلدستان: تقع في الجنوب الشرقي لجلجيت تحتوي على معبر استراتيجي يربط الشمال الغربي من كشمير باللادكية، يسكنها اناس من اصول وسط اسيوية.

5- وادي كشمير: وهو اهم اودية ولاية جامو وكشمير حيث يعتقد علماء الجيولوجيا انه كان بحيرة منذ ملايين السنين تسمى ساتيار لكنها تأثرت بزلزال كانت سببا في ضهور الوادي، وسمي بكشمير لأن قبائل (الكاش كاست) مكنت فيه منذ قديم الازل وغالبية سكان هذا الوادي هم من المسلمين ويتحدثون اللغة الكشميرية. تعتبر كشمير ارضاً غنية بمياهها ففيها نهر (السند وجلهم وجناب) ولأهميتها تسارعت الدول المحيطة بها للسيطرة على أكبر مساحة منها حيث احتلت الهند ثلثي كشمير بنسبة 65 % من المساحة الكلية لها وفي الجانب الباكستاني 30 % واستولت الصين على 5 % من اراضي كشمير.

أ- الاهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير بالنسبة للهند:

تمثل كشمير اهمية استراتيجية للهند جعلت منها شديدة التمسك وعلى مدى أكثر من خمسين عاما رغم الاغلبية المسلمة فيها ورغم الحروب التي خاضتها واستنزفت الكثير من مواردها الاقتصادية والبشرية وتتلخص هذه الاهمية (**محمد عبد العاطي، 2002**):

- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقاً امنياً تجاه كل من الصين وباكستان.
- ترى فيها الهند امتداد تاريخي جغرافي وحاجز طبيعي امام فلسفة الحكم الباكستاني، حيث تعتبرها الهند انها قائمة على اسس دينية مما يهدد الاوضاع الداخلية في الهند ذات الاقلية المسلمة الكبيرة العدد.
- تخشى الهند من استقلال كشمير ان يكون على اساس ديني او عرقي مما له من ابعاد في الولايات الهندية متعددة الاديان والاجناس.

- تشكل كشمير بالإضافة الى اهميتها الاقتصادية مدخلا الى الاراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية.
- ان وجود منطقة ذات اكثرية اسلامية في الهند له اثر ايجابي ليفسر ويزكي فلسفتها السياسية العلمانية.

ب– الاهمية الاستراتيجية لإقليم كشمير بالنسبة لباكستان:

اما اهمية اقليم كشمير بالنسبة لباكستان فهي ترى فيه خطاً احمراً لا يمكن تجاوزه او التفريط به، ويمكن تلخيص هذه الاهمية بالاتي (**محمد عبد العاطي، 2002**):

- ترى فيه باكستان منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية في سرحد وشمال شرق البنجاب تمر بمحاذاتها.
- ثلاثة انهار رئيسية في باكستان تجري في كشمير وتعتبر الجاري العليا لأنهار السند وجليم وجناب، وهذه الانهار شريان الحياة بالنسبة لباكستان.
- تشكل كشمير مدخلا شماليا لباكستان ومنفذ لدخول القوات الاجنبية من الشمال الى الاراضي الباكستانية، اضافة الى قرب كشمير من القلب الباكستاني والممتد من لاهور الى لابور والذي يحتوي على اكثر النشاطات الحضارية والسياسية والتجارية والاقتصادية في باكستان.
- ان اودية الانهار الرئيسية في اقليم كشمير التي وفرت خطوط المواصلات الرئيسية بينها وبين المناطق المحيطة بها، تمر عبر الاراضي الباكستانية، فهنالك تكامل وترابط بين كشمير وباكستان فرضه واقع انحدار الانهار نحو الغرب والجنوب الغربي.
- في السابق كانت الغالبية المسلمة تهيمن على كشمير وهي في تماس من جنوب كشمير مع المنطقة ذو الغالبية المسلمة في البنجاب والتي اصبحت جزءا من باكستان. فضلاً عمّا ورد اعلاه، فأن موقع كشمير الجغرافي له اهمية حربية لباكستان لأن وجود كشمير تحت سيطرة قوة معادية لباكستان يهدد استقلالها وكيانها لأن ان تمت السيطرة على هذا الاقليم من قبل عدو فأنه بإمكانه القضاء على باكستان في اي لحظة، وجغرافيا

تعد كشمير جزءا من باكستان المشتركة معها في حدود طولها مئات من الكيلومترات ولا يربطها بالهند سوى شريط ضيق من الارض، وتؤكد الروابط الجغرافية والاقتصادية والثقافية بين كشمير وباكستان بضرورة ضمها الى باكستان وذلك بناء على رغبة الغالبية العظمى من الشعب المسلم (**محمد سلمان، 2005، ص23**).

يتضح من ذلك ان لكشمير العديد من المقومات التي تتيح لها مكانة متميزة لكل من الهند وباكستان من حيث المساحة والسكان والإمكانيات البشرية والزراعية والصناعية، كما وتضم ثروات مهمة كالحديد والفحم والرصاص والذهب وتشكل الزراعة والرعي الحرفة الرئيسية للسكان ويأتي في مقدمة المحاصيل التي تنتجها كشمير هو الرز ومن ثم الذرة والقمح والشعير وساعد الغطاء النباتي على تواجد ثروة حيوانية مهمة وخاصة الأغنام والماعز، وتشتهر بصناعة السجاد حيث يعتبر الحرير من أهم منتجاتها (**نادية فاضل، 2000، ص117**).

الجذور التاريخية للصراع الهندي الباكستاني حول الكشمير:

كشمير هي احدى المشكلات الدولية الموروثة عن الاستعمار البريطاني لشعب القارة الهندية، ادت هذه المشكلة بانحدار في العلاقات الدولية بين الهند والباكستان مما ادى الى دخول البلدين ثلاثة حروب (1948 ، 1965 ، 1971) حملت الاقتصاد وميزانية البلدين الكثير، وبالشكل الذي اثر على تطورهما وانعكس ايضا على نمو وازدهار واستقرار الشعب الكشميري في الاقليم.

اولاً: نشأة الصراع

تم تقسيم القارة الهندية على اساس التكوين الديني لسكان المناطق المختلفة فظهرت الى الوجود دولة باكستان في 15 اب 1948 بقيادة محمد علي جناح كدولة اسلامية يدين شعبها بالإسلام، اما دولة الهند وهي التي تمثل مساحة شاسعة بالنسبة لدولة باكستان فهي يدين شعبها بالديانة الهندوسية (**بشير عبد الفتاح، 1999، ص238**).

وبذلك يرجع تأريخ النزاع الكشميري بين الهند والباكستان الى اب 1947 حيث لم يتم اقرار وضع كشمير في مرحلة التقسيم سواء بالانضمام الى الهند او الى باكستان، وبالأخص ان اغلبية السكان كانوا مسلمين في الوقت الذي كانت الهيئة الحاكمة من الهنود وفي وقت التقسيم طالب حاكم كشمير الهندوسي ابقائها على حالها دون ضمها الى اي من الدولتين، وكان لبريطانيا دورا فاعلا في خلق مشاكل شبه القارة الهندية ومسألة كشمير واحدة من هذه المسائل، كان هنالك 560 امارة من ضمنها كشمير وهي امارات شبه مستقلة ومرتبطة بالتاج البريطاني عن طريق الحاكم العام ومن مسؤولية التاج البريطاني حماية هذه الامارات وادارة شؤونها الخارجية والدفاع عنها (**حبيب فارس، 2011، ص170–171**).

ان تقسيم شبه القارة الهندية اسفر عن ظهور الكثير من المشاكل فيما يخص الامارات في انضمامها الى الهند او باكستان وخاصة كشمير وجوناكدت وحيدر اباد حيث ان بعض هذه المشاكل حل بالقوة من قبل الهند مثل قضية جوناكدت وحيدر ابار اما مسألة كشمير بقيت دون حل لفترة طويلة من الزمن وثبت الكثير من النزاعات بين الهند وباكستان تلك النزاعات التي تهدد هذا الكيان السياسي الضخم المتمثل في شبه القارة الهندية، بعد ان تم الاعلان عن تقسيم الهند كان حاكم كشمير (هاري سينغ) يريد الانضمام الى الهند بينما الشعب الكشميري كان يرغب بانضمام الى باكستان ولم تستطع الهند ضمها بالقوة كما فعلت مع حيدر اباد وجوناكدت، فبدأت الاضطرابات بعد ان اعلن حاكم كشمير في عام 1947 الالتحاق بالهند واعلنت الهند ارسال قوة لحماية كشمير وتألفت حكومة كشمير الحرة (ازاد كشمير) وبرز الجيش الكشميري وساندتهم باكستان وبقي قسم من البلاد تحت سيطرة الهنود وبذلك قامت الحرب الهندية – الباكستانية الاولى (**عبد المنعم عبد الوهاب، 1977، ص 447–449**).

استمر القتال بين الهند وباكستان فترة تزيد عن العام الى ان توقف في كانون الثاني 1949 عندما تدخلت الامم المتحدة لوقف اطلاق النار عند خط الهدنة جاعلا ثلث

مساحة كشمير واربعة اخماس السكان تحت سيطرة الهند وثلث المساحة وخمس السكان تحت سيطرة باكستان الى ان تجدد الصراع في اب 1965 وتدخل المجتمع الدولي واصدر مجلس الامن في 20 ايلول 1965 قرارا بإيقاف القتال وانسحاب قوات الطرفين الى خطوط وقف اطلاق النار التي تم تحديدها في عام 1949 (**نادية فاضل، 2000، ص120**).

ان الموقف الحيادي الذي تبناه الاتحاد السوفيتي آنذاك جعل منه ان يلعب دور الوسيط بين اطراف الصراع عبر اجتماع طشقند الذي نتج عنه التوقيع على اتفاقية طشقند بين محمد ايوب خان ورئيس الوزراء الهندي شاستري والتي ركزت على النقاط الاتية (**نادية فاضل، 2000، ص120**):

- انسحاب قوات الطرفين الى الخطوط السابقة.
- اعادة العلاقات الطبيعية بينهما.
- حل مشكلة اللاجئين.
- اطلاق سراح اسرى الحرب.
- وقف الحملات الدعائية.

وان كان الجانبان قد توصلا الى تجميد الموقف في اتفاقية طشقند الا ان مشكلة كشمير مازالت تهدد المنطقة بحرب اخرى (**نادية فاضل، 2000، ص120**).

استمرت العلاقات الهندية – الباكستانية بالحذر والقلق الشديد اذ تمثل مشكلة كشمير معبرا حقيقيا بالنسبة للهند وباكستان، مما عقد امكانيات الحل ووضع العلاقات بينهما اسوأ لاسيما وان نزاع كشمير بقي بدون حل وكلا الدولتين يطالبان بإقليم مما اظهر حالة مجددة للتوتر (**نعمان بطرس، 1966، ص29**)، حيث يستند كل من الطرفين الى مجموعة اسس في مطالبها للإقليم ، ومن ادعاءات الهند بالمطالبة بكشمير هو (**بشير عبد الفتاح، 1999، ص249**):

- ان حكومة كشمير الشرعية وافقت بانضمام الى الهند عام 1947.

- قيام حكومة الهند منذ عام 1947 بمشاريع تنمية لكشمير كمد شبكة كثيفة من طرق المواصلات البريدية والحديدية مع الهند، اضافة الى مشروعات توزيع الاراضي.
- يكون مستقبل كشمير أكثر تقدما في حال ضمها الى الهند لما تحويه الهند من اسواق اكثر اتساعا وباعتبارها اكثر تصنيعاً من باكستان.
- يمكن الاتفاق دوليا على مشكلة المياه التي تثيرها باكستان.
- ترى بأنه يجب حماية المليون هندوسي الذي يعيشون في جنوب جامو.

اما الادعاءات التي تستند عليها باكستان بالمطالبة بكشمير فهي (**بشير عبد الفتاح، 1999، ص250**):

- ان غالبية سكان كشمير من المسلمين.
- قبل تقسيم شبه القارة الهندية فأن كشمير كانت مرتبطة بباكستان الحالية عبر طرق برية، وكان توجهها التجاري نحو باكستان.
- ان سيطرة الهند على كشمير تعرض نظام الري في باكستان للخطر ومشروعات القوى الكهربائية المائية وذلك اعلى نهر السند ورافدان من روافده تجري من كشمير.
- سيطرة الهند على كشمير تهدد الامن القومي الباكستاني، وان سيطرة باكستان على كشمير تعد اساسية لحماية مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ضد اطماع جماعات الباتان الافغانية.
- تتصل كشمير بباكستان بروابط شتى كالعادات والتقاليد واللغة وغيرها من الامور.

كانت العلاقات الهندية الباكستانية قد توترت جراء قيام الهند بمساعدة الجزء الشرقي من باكستان والذي ادى الى انفصال وبالتالي تأسيس دولة بنغلادش عام 1971 وكانت هذه الحروب قد امضت لعقد اتفاقية (سيملا) بين الهند وباكستان برئاسة الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو ورئيسة وزراء الهند انديرا غاندي في تموز 1972 وشكلت الاتفاقية تحركاً بين البلدين نحو تطبيع العلاقات بينهما بهدف اقرار السلام والامن والاستعداد لحل المشاكل بينهما وفق روح الاتفاقية (**هاني ياس، 1998، ص124–125**).

ثانيا: تطورات الصراع

منذ بداية الثمانينات بات العنف مستوطناً في كشمير مع تصاعد المد الاسلامي الذي عبر عن نفسه من خلال قوى سياسية جديدة بدأت بفرض نفسها على ساحة الصراع ضد الهند، فالهند عمدت الى التحكم بالموقف عبر فرض الحكم المباشر للدولة وتعليق الجمعية التشريعية في كشمير عام 1986 بالرغم من ان راجيف غاندي ابدى استعداده لاستئناف الحوار مع باكستان والذي توقف منذ عام 1984[24]. ظهرت انتفاضة شعبية للمطالبة بتقرير المصير في كشمير والاجراءات القمعية التي اتخذت وانعكست هذه التطورات على العلاقات بين الهند وباكستان واسهمت مجموعة احداث في زيادة حدة توتر العلاقات بين الهند وباكستان ومنها ازمة هدم المسجد البابري في عام 1992 من قبل المتطرفين الهندوس، ثم تفجيرات مومباي في اذار 1993 واتهام الهند لباكستان بالتورط بتلك التفجيرات، وفي عام 1995 زاد الصراع حدة بين البلدين بعد ما تردد عن تدمير القوات الهندية مسجد نور الدين والي والضريح الملحق به ويعتبر مسجد اثري يمتد عصره الى 600 سنة، قتل عشرين من زعماء الثوار في كشمير حيث اعلنت باكستان تضامنها مع شعب كشمير واتهمت الهند بانتهاك مشاعر المسلمين ودعت الى تقرير مصير شعب كشمير المسلم **(بشير عبد الفتاح، 1999، 256)**.

تبقى نقطة الخلاف المركزية في مواقف الدولتين بالنظر الى قضية كشمير حيث تعتبرها الهند مسألة داخلية وهي ضد دعم باكستان للشعب الكشميري، اما باكستان فترى بضرورة تقرير مصير الشعب الكشميري بناء على قرارات الامم المتحدة وتسعى دائماً الى تدويل قضية كشمير حيث تعتبرها قضية دولية **(سامح غالي، 1997، 238)**.

اتسمت مواقف الدول الكبرى ازاء التصعيد بين الدولتين بنوع من الحياد واكتفى وزراء خارجية كل من بريطانيا والمانيا بالإعراب عن قلقهم ودعوا طرفي النزاع لضبط النفس والالتزام بالأساليب الدبلوماسية حتى لا تتعرض المنطقة لكارثة محققة، اما بعد احداث ايار 1999 التي شهدتها المنطقة بسبب ازمة كارجيل تجددت التوترات بين البلدين في اعقاب

الهجوم الذي تعرض له البرلمان الهندي في 2001 حيث اتهمت الهند جماعات باكستانية اسلامية بأنها وراء الهجوم وهما جيش محمد وعسكر طيبة المدعومتان من الاستخبارات الباكستانية، وقيام الهند باستدعاء سفيرها في اسلام اباد واعلانها انها ستوقف خطوط النقل عبر سكك الحديد ووسائل النقل البري مع باكستان (**محمد عبد العاطي، 2002**).

اكد الرئيس الباكستاني برويز مشرف بأن بلاده سترد على اي عمل متهور تقوم به الهند وبالمقابل تعهد بتوقيف اي جماعة تتخذ من باكستان مقراً لها وثبت تورطها في الهجوم على البرلمان الهندي الذي راح ضحيته اكثر من 13 قتيل، وبالفعل بدأت الحكومة الباكستانية باتخاذ اجراءات متشددة تجاه منظمتي جيش محمد وعسكر طيبة وقامت الحكومة الباكستانية بالقبض على رؤوس الحركات التي تم اتهامها من قبل الهند بأنها المسؤولة عن احداث البرلمان وهنا تم التخفيف من حدة التوترات بين البلدين (**عبد الله المدني، 2002**)، وفي ايار وحزيران 2002 تجددت اعمال العنف في كشمير وتصاعد الموقف الى مستوى المواجهة العسكرية حيث اهتزمت مدينة جامو بكشمير الهندية على اثر الانفجار المدوي الذي قامت به عناصر كشميرية في حافلة نقل هندية ونقطة عسكرية عائدة الى الجيش الهندي ونتيجته كانت 35 قتيل واصابة العديد بجروح، وعليه صعّدت نيودلهي من اجراءاتها تجاه باكستان وابلغت السفير الباكستاني لديها بمغادرة البلاد ومنع الطائرات الباكستانية من المرور عبر الاجواء الهندية، وعسكرياً قامت بوضع قوات مسلحة في حالة استعداد وقابلتها بالمثل اسلام اباد، الى ان جاءت الوساطة الدولية لمنع نشوب حرب بين نيودلهي واسلام اباد عبر زيارة وزير الدفاع الامريكي رامسفيلد في حزيران 2002 حيث اعرب ان زيارته تستهدف نزع فتيل الازمة الراهنة منع نشوب حرب بين البلدين، وأمام ترحيب البلدين بالواسطة الامريكية بدأت الازمة في الانفراج وبدأت تصريحات الجانبين توحي بتبدد الغيوم التي القت بضلالها على المنطقة منذ احداث البرلمان الهندي عام 2001 مروراً بعام 2002 احداث جامو وكشمير الهندية (**عبد الله المدني، 2002**).

لم يمضي على اتفاق البلدين وقت طويل وعادت الامور الى ما كانت عليه من نزاعات نتيجة لتفجيرات مومباي عام 2008، والتي اسفرت عن مقتل 180 شخص وتم اتهام منظمة القاعدة بالتنسيق في تنظيم عسكر طيبة الباكستاني بالإعداد لهذا العمل دون رقابة باكستانية وإجراءات امن هندية (**عمرو عبد الكريم، 2010**)، وأدت هذه الاحداث الى تداعيات خطيرة ومنها (**عمرو عبد الكريم، 2010**):

- عودة التوتر بين البلدين.
- عودة قضية كشمير الى المربع الاول وتصاعد التهديد وعودة التحشيد العسكري على الحدود.
- تصاعد المعارضة على الحكومة الهندية مما يؤثر على بقائها في الحكم.
- زيادة نشاط القوى الاصولية في الجزء الشمالي الغربي لباكستان وبالأخص في منطقة القبائل المحتضنة للزعامة الروحية للقاعدة.

وبعد الانقطاع تم استئناف العلاقات في شباط عام 2010 وبقيت الهند مركزة على قضية مكافحة الارهاب اما باكستان فإن تركيزها الاول هو كشمير وفي نيسان من عام 2011 التقى رئيس الوزراء الهندي ماغوهان نظيره الباكستاني يوسف رضا جيلاني وتوصلا حينها الى اتفاق على ان العمل ضد الارهاب يجب ان لا يرتبط بعملية الحوار مع باكستان ورد رئيس الوزراء الجيلاني ان قضايا الارهاب تعيق اي تقدم بين البلدين، ودعت باكستان الى البحث عن عملية سلام بعد ان توقفت جراء هجمات مومباي بينما نيودلهي فطالبت بإبطاء هذه العملية لحين اتخاذ اسلام اباد اجراءات ضد مخططي الهجمات وايضاً يوقف تسلل العناصر المسلحة الى الشطر الهندي من كشمير (**هاني ياس، 1998، ص129**).

ثالثاً: موقف الشّعب الكِشميري

ان الشعب الكشميري وخاصة المسلمين والذين يمثلون اغلبية السكان في كشمير المحكومة من قبل حاكم هندوسي منذ عام 1846، قاموا بالعديد من الثورات الداخلية

ضد الهيئة الحاكمة، وعبروا عن كفاحهم بالعديد من الاساليب السياسية من اقامة جمعيات الى منظمات سياسية كالمؤتمر الوطني الاسلامي ثم المؤتمر الاسلامي الكشميري الذي يعمل بتوجيه من الرابطة الاسلامية في الهند، اما رأي حكومة كشمير الحرة (ازاد كشمير) التي اقامها ثوار كشمير بخصوص مستقبل اقليمهم وهو ترك الشعب الكشميري التعبير عن رأيه بدون ضغط خارجي وبكل حرية فيما اذا ارادوا الاستقلال او الانضمام الى احدى الدولتين الهند او باكستان، لكن حكومة الهند كانت ضد هذا الاتجاه مما ادى الى دفع الشعب الكشميري بالدفاع عن هويته عبر رفع السلاح وكان يدعم من قبل باكستان عبر منضمات وجماعات مسلحة (**عبد المنعم عبد الوهاب، 1977، ص445**)، ويمكن عرض هذه المنظمات والجماعات بالاتي (**صحيفة النهار، 2002**):

1– حزب المجاهدين : تأسس عام 1989 معظم اعضائه من الكشميريين ويفضلون الانضمام الى باكستان لكن يعارض الاستقلال ويتراوح عدد مقاتليه (8000) بثمانية الاف مقاتل.

2– معسكر طيبة : تأسس في مطلع الثمانينات مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع مركز الدعوة والارشاد في باكستان ويعتنق مفهوماً متشدداً للإسلام السني، لم يظهر فعلياً في كشمير الا في عام 1993 ويتكون معظم مقاتليه من خارج او من غير الكشميريين وذو خبرة في القتال في افغانستان ويتراوح عدد مقاتليه ب (300) ثلاثمائة مقاتل .

3– جيش محمد : وهو حركة جيدة نشأت في باكستان لمحاربة الحكم الهندي في كشمير ومؤسسها هو (مسعود ازهر) الذي اطلق سراحه من السجون الهندية في كانون الأول 1999 في عملية مخطوفين وسجناء.

4– حركة المجاهدين : يعتقد انها كانت تعمل عام 1997 تحت اسم حركة الانصار الى ان قامت واشنطن بإعلانها حركة ارهابية ، ليست لها هيكلية تنظيمية ومعظم أعضائها يأتون من منظمات اخرى، وتذكر مصادر بريطانية ان هذه الحركة فرقة دولية تضم افغان وباكستانيين وعرب، يتراوح مقاتليها بـ (5000) مقاتل وينشط (350) منهم في كشمير.

5– هناك مجموعات اخرى ثانوية مثل : البدر والبرق والجهاد وجمعية المجاهدين ولا يتجاوز عدد مقاتليها جميعاً الـ (350) مقاتل .

6– اما الحركات التي تسمح لها الهند بالعمل ضد وجودها في كشمير فهي مؤتمر الحرية وهو عبارة عن مظلة سياسية لنحو 23 تنظيم ديني وسياسي، لكنها منظمة مفككة ولايزال اعضائها غير قادرين على الاتفاق على ما اذا كانوا يريدون كشمير مستقلة ام جزءاً من باكستان .

آثار وتداعيات الصراع الهندي الباكستاني حول كشمي

لقد افرز الصراع القائم بين الهند والباكستان فيما يخص قضية كشمير ومحاولة كل بلد بسط سيطرته ونفوذه على هذا الاقليم بغض النظر عن رغبة الشعب الكشميري بتحديد مصيره، حيث ولد الصراع تداعيات خطيرة على العلاقات الاقليمية والدولية وكذلك كان له اثار في غاية الخطورة على شبه القارة الهندية.

اولاً: انعكاس الصراع على شبه القارة الهندية

تمتد اثار الصراع في كشمير الى كل من الهند وباكستان وشبه القارة الهندية على المستوى العام وتتمثل اثار الصراع كما يأتي (**عبد الرحمن عبد العال، 2012**):

1–تزايد موجة الحركات الارهابية والتوظيف السياسي لقضية الارهاب في السياسات الخارجية :

نتيجة لتزايد الصراع في كشمير تزايدت موجة الارهاب الدولي وتهديدات الامن الداخلي لكل من الهند وباكستان وكافة الدول المحيطة بها، وبات التهديد من الداخل لكن مدعوم بقوة معادية اقليمية او دولية.

ان مسألة الارهاب في الهند وباكستان متداخلة ومرتبطة ببلدان جنوب اسيا اجمالاً، وان المنظمات او الجماعات ذات النشاط الارهابي التي تعمل في الهند تكون في الغالب مدعومة من باكستان وكذلك لها علاقة مع معظم بلدان الاقليم التي تعاني من عدم الاستقرار

وضعف هياكلها الامنية، وكذلك المنظمات ذات النشاط الارهابي المتواجدة في باكستان تكون مدعومة ايضاً من الهند وهنا يزداد استخدام الدولة للإرهاب من اجل تأثير كل دولة على الاخرى في الصراع، وفي كل تصعيد ارهابي هندي باكستاني تخرج الهند وتتهم باكستان بتزويد الارهابيين بالتدريب والاسلحة والملجأ.

1– تزايد عدم الاستقرار السياسي في شبه القارة الهندية :

لقد تفاعلت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في افراز ظاهرة العنف السياسي وتطوره في انحاء شبه القارة الهندية ومن ابرز هذه العوامل تراجع الديمقراطية في الهند وتعثرها في باكستان، وكذلك توظيف بلدان شبه القارة الهندية لظاهرة العنف السياسي عبر علاقاتها مع بعضها البعض وتصاعد الاسلام في دول الجوار سواء في ايران او افغانستان او دول اسيا الوسطى، كل هذه الاحداث ادت الى بقاء قضية كشمير دون حل، اضافة الى النزاعات والصراعات في جنوب اسيا فالهند لديها صراع اقليمي مع كل من الصين وباكستان وكذلك لأعمال التمرد والحروب الاهلية في كل من النيبال وبوتان، وتعاني شبه القارة الهندية من ضعف او غياب الاستقرار السياسي حيث تقع اعمال العنف الموجه ضد شرعية النظم السياسية من جرّاء المظاهرات والاضرابات السياسية، وكذلك الاغتيالات السياسية اضف الى ذلك عمليات الخطف والتفجير والانقلابات العسكرية .

2– عدم استقرار العلاقات الهندية الباكستانية :

لو بحثنا قليلاً في مصادر توتر علاقات البلدين لوجدنه العديد ومنها قضايا السلام والامن، وقضية كشمير، وقضايا الارهاب، وتجارة المخدرات، والتعاون الاقتصادي والتجاري، وكذلك مسألة ترسيم الحدود، ولهذا تعاني علاقات البلدين من حالة صراع معقد ممتد منذ تقسيم شبه القارة الهندية، وكل هذه المشاكل ادت الى قيام عدة حروب بين البلدين تمثلت في 1948 وحرب 1965 وحرب 1971 التي ادت الى انفصال باكستان الشرقية بنغلادش حالياً عن باكستان الغربية، مما ادى الى تفوق الهند على باكستان ، اضافة الى اشتعال موجة من السباق النووي بينهما، بإجراء الهند تجاربها النووية في ايار 1998 وقامت

باكستان بالرد في الشهر نفسه وهو ما ادى الى دفع الصراع الى افاق بالغة الخطورة، اضف الى ذلك ازمة كارجيل في 1999 والاشتباكات المسلحة على الحدود للبلدين ووصفها البعض نتيجة الى حدتها بأنها الحرب الرابعة بين البلدين، ولم تطرأ تطورات ايجابية حتى عام 2003 حيث بدأ الطرفان في تطبيق مجموعة من الاجراءات للثقة لعامي 2003 و 2004 لكن لم يمضى وقت طويل الا وعادت الامور الى ما كانت عليه من توتر واحتقان كما اشرنا سابقاً على نتيجة تفجيرات مومباي عام 2008 (**عبد الرحمن عبد العال، 2012**).

اما الوضع الحالي فتحسنت فيه العلاقات بشكل ملحوظ كون المحيط الدولي بعد احداث ايلول 2001 وضع اسساً مختلفة للعلاقات بين البلدين فالجوار الهندي مع باكستان يدور حول ثلاثة عناصر هي الرغبة الهندية في مناقشة تسوية نهائية لقضية كشمير والاستعداد الباكستاني لإيقاف استخدام الإرهاب كأساس لسياسة الدولة ويصاحب ذلك تحرك كلا البلدين تجاه تطبيع العلاقات بينهما .

3– دعم الحركات الانفصالية في شبه القارة الهندية:

تزهر شبه القارة الهندية بالحركات الانفصالية وخاصة في الهند وباكستان، وتعرضت باكستان خلال الخمسينات من القرن العشرين لبعض الحركات الانفصالية المنبثقة عن قبائل الباشتون القاطنة في الحدود الشمالية الغربية المجاورة لأفغانستان وتمتعت هذه الحركة بدعم افغانستان في اوائل الستينات مع توتر العلاقات الباكستانية – الأفغانية لكن تم القضاء عليها.

ان الخطر الذي لايزال يوجه باكستان هو خطر نابع من الحركة القومية المتمثلة بالمهاجرين المسلمين وكذلك الهنود الذين استقروا في اقليم السند الباكستاني حيث ترى الاوساط الباكستانية (الامنية) ان هذه الحركة تربطها علاقات وثيقة مع المخابرات الهندية من دعم مادي وتدريب ومن مساعي هذه الحركة هو قيام دولة منفصلة في اقليم السند على غرار دولة بنغلادش (**عبد الرحمن عبد العال، 2012**)، كذلك الحال بالنسبة للهند

وبدرجة اكبر حيث توجد فيها العديد من الحركات الانفصالية في ولايات جامو وكشمير من جانب المسلمين وكذلك البنجاب من جانب السيخ لتكوين دولة خاليستان وايضاً التاميل في ولاية التاميل نادوا، واخيراً في ولاية اسام ، اما بنغلادش فإن هذه الحركات الانفصالية تنحصر في القبائل التي تتمركز في جنوب شرق البلاد وتقودها منظمة باهيني بمنطق تشيتا جونج (**تيسير حامد**).

ثانياً: انعكاس الصراع اقليميا ودوليا

كان التفاعل الدولي غير المباشر من خلال المواقف المعلنة وغير المعلنة لبعض دول العالم الاقليمية والدولية، النابعة من مصالح هذه الاطراف سواء في كشمير او في العلاقات مع طرفي النزاع الاساسيين الهند والباكستان الدور المؤثر في استمرار هذه المشكلة، وهي هذا الإطار سنحاول الوقوف على دور بعض القوى ذات التأثير والعلاقة في النزاع الهندي الباكستاني ومنها (**حبيب فارس، 2011، ص177**):

1– موقف الصين: دخلت الصين في قلب الازمة الكشميرية عام 1962 عندما قامت بشن حرب ضد الهند واحتلت الاجزاء الشمالية ورغم انسحاب الصين من الاراضي الهندية الا انها لا زالت تحتل (38،000) كم2 من اقليم كشمير المتاخم للجانب الهندي وتعتبره الصين ضمن حدودها وجزء من التراب الصيني ، وتعتبر هذه الحرب انكساراً وهزيمة للهند امام الصين ولم يتم التوصل الى حل لهذه المشكلة بين البلدين ، وتعمل الصين على تحقيق مصالحها من خلال :

أ– تطوير علاقاتها مع باكستان الطرف الاساسي في النزاع مع الهند حول كشمير، سياسياً واقتصادياً وعلمياً وعسكرياً، وكذلك عملت على تطوير امكانات الباكستان النووية لأشغال الهند على أكثر من جبهة وتشتيت جهودها ومواردها لتخفيف الضغط الهندي بالمطالبة بالأراضي التي تحتلها الصين من الهند.

ب– محاولة الصين الدخول على الخط الساخن في العلاقات الهندية الباكستانية والطلب من طرفي النزاع لحل المشكلة بالطرق السلمية وذلك اشارة الى الهند في رغبة الصين

عدم التصعيد مع الهند فيما يتعلق بمشكلتها الحدودية وان تطور العلاقات للباكستان لا يعني ان الصين منحازة من وجهة النظر الباكستانية وكذلك لا يعني انه ستكون على حساب تطور العلاقات الصينية الهندية.

2– افغانستان: تخشى باكستان من سيطرة التحالف الشمالي على الحكومة المؤقتة في افغانستان وذلك بالنظر الى العداء القديم بين البلدين ، وهذا ما يجعل القلق الباكستاني قائماً بسبب معالمه الاقتصادية والاستراتيجية بأعتبار افغانستان عمق استراتيجي في مواجهتها مع الهند وبالاخص في مسألة كشمير نظراً لأختلاف الوضع حيث ان الهند كانت الداعم الاساسي للتحالف الشمالي ، وان الرئيس الافغاني حامد كرزاي رغم انه يقيم في كوينا الباكستانية فقد حصل على تعليمه الجامعي في الهند ودرس هناك العلوم السياسية **(عبد الرحمن عبد العال، 2012)**.

3– الولايات المتحدة الامريكية : ان دراسة موقف الولايات المتحدة من الدولتين منذ استقلالها يؤكد وجود رقابة من قبل واشنطن على الهند اكثر من باكستان حيث رحبت بأستقلالها في اب 1947 وطالبت بضرورة الالتزام بقرار التقسيم وتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة بشأن قضية كشمير والخاصة بإجراء استفتاء لتقرير مصير الاقليم ، وجاءت هذه الاهمية الامريكية اكثر من باكستان بسبب سياسة غاندي السلمية وسحر شخصية الزعيم نهرو كل هذا اثر في الرأي العام الامريكي مما جعل من الهند ان تحظى بأهتمام كبير في وسائل الاعلام الامريكية ، اما افكار محمد علي جناح ومنها فكرة التقسيم ومفهوم الدولة الدينية لم تحظى سوى بقليل من التعاطف الامريكي ، كانت سياسة الهند تجاه حركة عدم الانحياز في فترة الحرب الباردة قد غيرت قليلاً من توجهات واشنطن تجاه الهند بناء على فكر امريكا من ليس معنا فهو ضدنا ، اما باكستان التي رأت في انضمامها لحلف جنوب شرق اسيا وحلف بغداد يضمن لها الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة والغرب وكذلك تعزيزاً لموقفها تجاه الهند **(حبيب فارس، 2011، ص178–179)**، مع احتلال السوفيت لأفغانستان عام 1979 تغيرت الصورة

الامريكية تجاه باكستان واصبحت العلاقات وثيقة واستمرت حتى انسحاب الاتحاد السوفيتي عام 1989 وفي الوقت نفسه ادت قضايا العولمة والنهج الاقتصادي الهندي الى تغييرات في علاقات الولايات المتحدة مع الهند بخلاف الطابع الديني الاسلامي في باكستان كذلك وفي ازمة كانون الاول عام 2001 لم تعكس التسهيلات التي قدمتها باكستان للحملة الامريكية تجاه طالبان وتنظيم القاعدة ما كانت تطمح اليها القيادة الباكستانية من دعم امريكي لكي تواجه التصعيد الهندي ، حيث اكد وزير الخارجية الامريكي بأن حكومته لن تقوم بأي وساطة بين الهند وباكستان للتوصل الى حل سلمي للخلافات العالقة بينهما وكما صرح كولن باول بأن واشنطن ستعمل بالضغط على كلتا الحكومتين لأقناعها بضرورة التفاوض المباشر دون اي تدخل خارجي الامر الذي يعد تجاهلاً لحقيقة سعي باكستان الجاد للتفاوض مع الهند التي ترفض سياستها دائماً اي نوع من المفاوضات وتصر على استخدام اساليب الضغط الاعلامي والعسكري (**حبيب فارس، 2011، ص179**).

4– التقارب الاسرائيلي – الهندي: منذ اغتيال رئيس حزب المؤتمر الهندي راجيف غاندي تحولت سياسة الهند تجاه العرب والقضية الفلسطينية ، وبدأت العلاقات الهندية مع (اسرائيل) وافتتحت لها قنصلية في نيودلهي عام 1992 وتطور التفاعل الثقافي والاقتصادي بين البلدين ، ويعد اعتراف الهند (بأسرائيل) تحولاً مهماً في السياسة الخارجية الهندية كونها كانت من اقوى المتعاطفين مع القضية الفلسطينية ، وهنا ترى (اسرائيل) امكانية تحقيق مكاسب اقتصادية جراء التعامل مع الهند لاعتبارها من اهم ثلاث دول لصناعة الطائرات العسكرية الاسرائيلية وايضاً كانت (اسرائيل) من اهم ممولي الذخيرة في ازمة كارجيل عام 1999، ومقابل هذا التقارب الحاصل تحاول (اسرائيل) اضعاف التأييد الصيني لباكستان من خلال تعاونها العسكري مع الهند ومد تايوان بمعدات عسكرية للضغط على الصين (**احسان مرتضى، 2011**).

ثالثاً: الحلول المقترحة للصراع

لقد شهدت القضية الكشميرية محاولات عديدة للتسوية السلمية بعد فشل المحاولات العسكرية في تحقيق اي تسوية تذكر، وكان من أبرز هذه المحاولات من جانب الامم المتحدة التي عرض مجلس الامن الدولي فيها مجموعة من القرارات التي صدرت عنه في 2 نيسان 1948 و13 اب 1948 و5 كانون الثاني 1949 وحاول من خلالها التقريب بين الفرقاء واشتملت هذه الخطة على ثلاثة نقاط (**عمرو حسين، 2011**):

1– انسحاب القوات العسكرية من كشمير.

2– تنصيب حكومة انتقالية في كشمير للإشراف على امور الاقليم.

3– اجراء استفتاء شعبي يحدد مصير الاقليم.

لكن ردت الدولتان بالرفض للعديد من بنود الخطة وان كل من الهند والباكستان ترى بان هذه الخطة هي (**عمرو حسين، 2011**):

1– رأت الهند ان انضمام كشمير اليها هو امر خاص بالهند وشعب كشمير فقط دون الحاجة الى تدخل طرف ثالث، وباكستان ايضاً ترى ذلك فيما يخص كشمير.

2– وترى باكستان انه في حالة رفض الهند قيام استفتاء في كشمير فعلى الامم المتحدة ان تتدخل وان يتم الاستفتاء تحت اشرافها.

3– في مسألة انسحاب الجيش من كشمير رفضت الهند ذلك، اما باكستان فوافقت بشرط انسحاب الجانب الهندي ايضاً.

4– اختلفت الدولتان على الادارة التي ستتولى تنظيم شؤون الاقليم اثناء تنظيم الاستفتاء وفي الوقت الذي ترفض فيه الهند اجراء استفتاء عام لتقرير المصير في كشمير حسب ما اوصت به الامم المتحدة وقبلته باكستان تراودت العديد من الخيارات لحل هذا الصراع ومنها فرض سيطرة مشتركة على كشمير او عمل استفتاء بشأن مصيرها او وصاية من قبل الامم المتحدة على اقليمها او ان يتحلى اطراف الصراع بالصبر في معالجة القضية وصولاً الى خيار منح الاقليم استقلاله او تقسيم كشمير (**محمد عبد العاطي،**

2002).قدمت الولايات المتحدة الامريكية خطة للتخفيف من التوتر بين الدولتين تنص على (**حبيب فارس، 2011، ص172–173**):

1– اقناع الهند بعمل محادثات مع باكستان لسحب القوات العسكرية من الحدود لمسافة معينة تتراوح من 10 – 15 كم.

2– وضع حد بين البلدين لمنع تسلل المجاهدين من كشمير الحرة الباكستانية الى كشمير الهندية.

3– احتواء الازمة وذلك حسب ما بين المدير العام للعمليات العسكرية الهندية ونضيره الباكستاني.

4– التأكيد على مسألة وقف إطلاق النار بين البلدين عبر وضع الية زمنية لوقفه.

5– بدأ محادثات لحل الازمة بين بلدي الصراع وممثلين عن الشعب الكشميري وان تقوم حكومة باكستان وحكومة كشمير الحرة الى نزع السلاح من قبل المجاهدين او ضمان عدم إطلاق النار طيلة فترة وقف إطلاق النار المتفق عليها.

6– وضع الية متفق عليها بين باكستان والهند لاختيار مرشحين عن الشعب الكشميري لتكون اي نتيجة فيما يخص تسوية الازمة منسجمة مع تطلعات الشعب الكشميري.

ولو نظرنا الى الازمة وحتى وقتنا هذا فلا يوجد حلاً محتملاً او جاهزاً نظراً الى الوضع الدولي القائم والتوازنات المستجدة، ويمكن تصور احتمالات متعددة قد تؤدي الى حل ما ومن هذه الاحتمالات (**عمرو حسين، 2011**):

- ابقاء الوضع على ما هو عليه واعتبار خط وقف إطلاق النار حدوداً دولية بموافقة البلدين.
- ضم القسم المسلم من الاقليم الى باكستان والاخر الهندوسي الى الهند وبموافقة الطرفين ايضاً.

- منح الاقليم استقلاله ليصبح دولة مستقلة ويختار مصيره من خلال عمل استفتاء للشعب.
- اقامة دولتين مستقلتين في الاقليم.

ولو تمعنا فيما تم ذكره لتبين ان رغبة سكان كشمير هي في استقلال الاقليم لكن لعبة المصالح الدولية تمنع من هذا الاستقلال وذلك بسبب تخوف كل من الهند وباكستان من تحول الدولة ان تمت الى الطرف الاخر وبالتالي هذا يؤثر بدوره على ميزان القوى الاستراتيجية في المنطقة ، وفي ضوء ما تقدم تحول النزاع على كشمير بين الدولتين الى صراع قوي وباتت كشمير ساحة هذا الصراع أو الى مدى جيوستراتيجي يختزل حجم لعبة المصالح والتنافس على جنوب اسيا والقائمة بين الهند والصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا وكل وفق رؤيته الاستراتيجية ومصالحه في المنطقة (**محمد عبد العاطي، 2002**).

مستقبل الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير (مستقبل كشمير)

كشمير هي احدى المشكلات الدولية المعقدة الموروثة عن الاستعمار البريطاني لشعب القارة الهندية (سواء بقصد او بدون قصد) وأدت هذه المشكلة بانحدار في العلاقات الدولية بين الهند وباكستان ((بعد عام1947 عام التقسيم وظهورهما كوحدتين سياسيتين حديثتين في خارطة الدبلوماسية والعلاقات الدولية المعاصر)) الى المستوى الذي دخل البلدين فيه ثلاثة حروب (1971-1965-1948) اثرت بشكل كبير على تطورهما وانعكس ايضاً على نمو وازدهار واستقرار الشعب الكشميري في الاقليم (**حبيب فارس، 2011، ص186**).

ان مشكلة كشمير باتت اليوم تقلق المجتمع الدولي كلما تصاعدت حدة التوترات بينهما الى حافة الحرب والمواجهة العسكرية وما زاد من القلق الدولي من خطورة هذه المشكلة على الامن والسلم الدوليين هو امتلاك الطرفان الهند وباكستان أسلحة الدمار الشامل (السلاح النووي) لذا فان الاطراف الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية تحاول تخفيف حدة

التوترات بينهما كلما بدأت عوامل مواجهة عسكرية محتملة الا ان الغريب لم تطرح طيلة فترة طويلة مبادرات او مشاريع دولية لإيجاد حل لهذه المشكلة المستعصية.

لقد واجهت هذه القضية عدة محاولات لحلها لكنها فشلت لأسباب تتعلق بالهند وباكستان او أطراف اقليمية او لغياب الارادة الدولية الحقيقية لحل النزاع، لذا سنتطرق الى اهم المشاهد التي من الممكن ان تكون احدى الحلول مستقبلا لحل القضية. ان رسم اي مشهد لقضية كشمير مستقبلا ومحاولة ايجاد حلول لها تحتاج لتمعن في العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد اي مشهد مستقبلي (**تلا عاصم، 2008، ص17**).

العوامل الداخلية:

وتتمثل بالبنية الداخلية لكل من الهند وباكستان ونظرتها الى كشمير والى الطرف الاخر لكل منها فالهند تعتبر كشمير المجال الحيوي لها باتجاه باكستان وبالتالي فان تواجد كشمير في خاصرت الهند يجعلها تقاتل حتى الانفاس الاخيرة للحيلولة بدون خسارتها، اما باكستان بانها تعتبر نفسها صاحبة حتى قديم في كشمير باعتبار ان غالبية سكانها من المسلمين اضافة دعمها المستمر للجماعات المسلمة الكشميري والتي تقف بوجه الهند اضافة الى الدور الذي تلعبه الجماعات المسلحة لكلا البلدين من تأثيرها على الهند.

العوامل الخارجية:

وتتمثل في الادوار التي تلعبها القوى الاقليمية والدولية في التأثير على القضية بشكل مباشر من خلال مواقفها مع الهند او باكستان لتحقيق اهداف خاصة بها في شبه القارة الهندية ومن هذه الدول (الصين والتي تحتل حوالي 38 كم في اراضي كشمير منذ حربها مع الهند والتأثير الغربي في افغانستان منذ 2001 الداعم من جانب الباكستان وللهند في جوانب اخرى كذلك لصالح الدول الذي تلعبه اسرائيل لمصلحة الهند ومحاولته الضغط على الصين لتقليل الدعم لباكستان عن طريق زيادة الضغوط من خلال تمويل تايوان على حسابها .وازاء ما تقدم سنحاول ايجاد بعض الحلول لهذه القضية من خلال اربعة سيناريوهات:

- **سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه الان (ابقاء الوضع الراهن).**
- **سيناريو الاستقلال.**
- **سيناريو الاستفتاء.**
- **سيناريو استخدام القوة المسلحة.**

اولا: سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه الان (ابقاء الوضع الراهن)

ان النزاع المستمر بين الهند وباكستان ستنعكس نتائجه بالشكل الذي يبقي المشكلة الكشميري عقدة قائمة في العلاقة بين البلدين مستقبلا كون ان هناك عوامل داخلية تدفع كلا البلدين للاستمرار في الحفاظ على مكتسبات وعدم التخلي عنها اضافة الى دفع باتجاه استمرار الوضع الحالي على ما هو عليه.

1– وصف السيناريو: وذلك لعدم وجود اي محرك او عامل جديد يدفع الى تغير مستقبلا ويكون دافع ملهما نحو حل الازمة كذلك ايضا ثبوت مواقف الاطراف المتنازعة (الهند وباكستان) اتجاه كشمير يجعل الوضع القائم هو الاكثر ترشيحا للاستمرار مستقبلا. فليس بمقدور القيادة الباكستاني تحديد موقف الشعب الباكستاني المؤيد والداعم لثورة الشعب الكشميري خاصة بعد التنازلات قد حق للتحالف الدولي في حرب افغانستان 2001 م كذلك ان قضية كشمير اخذت بعدا اسلاميا اذ ليس بمقدور اي قائد باكستاني اغفالها. كما ان باكستان تدرك ان كشمير ورقة ضغط القوية بيدها ضد الهند كونها بلدا متعدد الاعراق بالطوائف وهو ما يجعلها رحمة الابتزاز الباكستاني في المقابل ليس بإمكان الهند ان تتخلى عن كشمير لان حصول ذلك سيزعزع الفكرة الاساسية التي تقوم على ان الهند دولة علمانية قادرة على حكم شعب متنوع الاديان والاعراق وبالتالي احتمال بروز جماعات انفصالية جديدة.

2– شروط السيناريو: ثمة شروط تدفع باتجاه هذا السيناريو وتكون المساعدة في تحقيق هذا المشهد امتلاك كلا البلدين الهند وباكستان للسلاح النووي (كسلاح ردع) يجعل من المواجهة فيما بينهما امرا صعبا وفي ضوء ذلك فان الوضع في كشمير سيستمر على ما هو عليه وستكون وسيلة لتصعيد بينهما من وقت الى لأخر وسيلة لمعالجة الاخفاقات الداخلية وورقة بين الطرفين للحصول على المكاسب سياسية على الصعيد الاقليمي والدولي .كما ان الصين تدرك ان تخليها عن الجزء الذي تحتلها في كشمير (الجزء الهندي) بعد ان ضمة الى الخارطة السياسية لها قد يثير مشاكل داخلية التي لازالت تطالب بالاستقلال عن الصين وتجد دعمها من الهند والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد استقبال الرلاي الاماني واشنطن عام 2007 وهو ما يجعلها مشكلة اخرى تدفع بالتالي الصين الى استمرار السيطرة على تلك المنطقة (**رحيم عبد العلي**)، اضافة الى ذلك الدعم الامريكي المتقدم لكلا الجانبين الاكبر للهند والاقل منه لباكستان حيث تعمل من وراء الكواليس لتحجيم الدور الاسلامي في كشمير وابقاء المسلمين عن اي ادارة لهذا الاقليم وبالتالي يتحقق دور القوى الداخلية (الهند) والاقليمية (الصين) والدولية (والولايات المتحدة الامريكية) في تجاربه الاسلام في المنطقة (**برهان تشلاني، 2014**).

3– محددات السيناريو (الكوابح): يمكن القول ان السناريو يسير على ابقاء الوضع الراهن دون تغير ولا توجد اي معوقات تقف بالضد من استمرار مستقبلا وذلك لثبات مواقف الاطراف المتنازعة واستمرار الدعم الاقليمي والدولي لكلا البلدين طرفي النزاع ما تعني بذلك اي محاولة للحل كون كل طرف يمتلك اجندات خاصة له في المنطقة يحاول تمريرها من خلال استمرار الوضع القائم واعتبار خط وقف إطلاق النار حدودا دولية بموافقة الطرفين.

ثانياً: سيناريو استقلال كشمير: يُعدُّ هذا السيناريو من السيناريوهات المستقبلية لهذه القضية يتلخص محتواه في اعلان استقلال دوله جامو وكشمير وفقا لما كانت عليه في عام 1947 قبل ظهور دولتي الهند وباكستان.

1– وصف السيناريو: لهذا السيناريو جذور تاريخية منذ اربعينات القرن الماضي، حيث ارتبطت بمجيء الشيخ عبدالله الزعيم الكشميرى المعروف وتصديه لقضية كشمير امام الهند وباكستان فعندما ارادة باكستان ضم الولايات المسلحة اليها ورفع الاشتباك مع الهند في نوفمبر 1947 خرج الشيخ عبدالله ليقول لصحيفة هندوستان تايمز (سنحفر لباكستان قبرا في كشمير) رغبة منه في منع باكستان في التدخل في كشمير كذلك وقف اطماع الهند في المنطقة نحاول ان نجمع ابناء كشمير عن طريق اذكاء القومية بينهم ليحافظ الكشميريون على انفسهم عارض توجهات نهرد وغاندي ودعا الى اتحاد كونفدالي على غرر الاتحاد السوفيتي ليحتفظ على طرف سيادته ، ان هذه الدعوة المستمر لتحقيق استقلال كشمير لن تتوقف منذ عام 1947 وحتى الان اراء البلدين يرى كل منها احقيته في ضمها اليه (**كرم سعيد، 2010**).

2– شروط السيناريو: ان يكون هنالك دعم خارجي لقضية كشمير من اجل تدويل القضية وادخالها الى اروقة الامم المتحدة من جديد بعد انقطاع طويل عنها ، التأكيد ان دولة كشمير اذا ما قامة لن تكون دينية بل ستسوعب (المسلمين والهندوس) أي انها لجميع ابناء كشمير وستكون صائنة لحقوق ابنائها وموافقة عنها ، كذلك ايضا حصول كشمير على دعم الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى من خلال ممثلي الشعب الكشميري ، والدعم الدولي هو السبيل الوحيد للحصول هذا للشعب على حقوقه والتأكد بان كشمير ستكون دولة علمانية ديمقراطية بعيدة عن أي صبغة دينية ستؤثر على مكوناتها الاخرى .

3– محددات السيناريو (الكوابح): يواجه هذا السيناريو كوابح عدة منها ان شعب جامو وكشمير اصبح مقسما بشكل واضح تبعا لمعتقداته الدينية الأمر الذى يجعل من الصعب القول بإمكانيه اقامه علاقه امنه متناغمة بين المسلمين والهندوس وقد عمق من هذا الوضع السياسات التي اتبعت من جانب الهند وباكستان على السواء منذ عام 1947 وحتى الآن في كشمير ،كما ان الهند ترفض استقلال كشمير لأنه اذا ما تحقق سيؤدي الى استقلال مناطق اخرى في الهند نفسها ،اما باكستان فإنها ترفض هي الاخرى الاستقلال

كونها تعتبر كشمير ارضا باكستاني كون 90% من سكانها من المسلمين كما ان جميع انهار باكستان تنبع من كشمير اما القوى الاقليمية ومنها الصين فهي ترفض هذا السيناريو كونه اذا تحقق سيقدم سندا للمسلمين في الصين لإقامة دولتهم المسلمة المستقلة التي يطالبون بها في اقليم سينكاينج المعروف (تركستان الشرقي) اما دوليا فانه مرفوضا ايضا لأنه سيؤدي الى ولادة دولة اسلامية في المنطقة مهمة من العالم يتصارع النفوذ الخارجي عليها كذلك ايضا تتخوف القوى الكبرى من انتشار الاسلام .

ثالثاً: سيناريو الاستفتاء لسكان كشمير

مضمون هذا السيناريو ان يتم اجراء استفتاء شعبي تحت اشراف الأمم المتحدة يحدد فيه مواطنو جامو وككشمير الى أي دوله ينضمون الى الهند ام باكستان، والسند القانوني التاريخي لهذا السيناريو قرار مجلس الأمن الذي صدر في 21 ابريل 1948 والذي جاء ضمن نصوصه اجراء استفتاء لتقري مصير كشمير (**عاطف معتمد**).

1– وصف السيناريو: يعدّ هذا السيناريو من السيناريوهات المستقبلية التي قد يتم اللجوء اليها لحل القضية كشمير كون هذا الحل قد تم اللجوء اليه تاريخيا في عام 1948 من قبل الامم المتحدة بقرارها رقم 38 الصادر عن مجلس الامن الدولي والذي جاء من المادة الرابع ومنه (اجراء استفتاء ليقرر الشعب الكشميري تجربة الحكم الذي يريده) (**مراكز الفرات للدراسات**)، الا ان الهند امتنعت عن تنفيذ ذلك وهو ما ذهبت اليه مقترحات الولايات المتحدة الامريكية عام 1950 والتي اكدت، (منح اقليم كشمير حكما ذاتيا واسع الصلاحيات تحت سيادة الهندية مع مراعات مصالح باكستان والاتفاق على صلاحيات حياد كشمير بأجزائها 3 (الهندي الباكستاني الصيني) على غرار الاتحاد السوفيتي الذي اقرا في فينا 1815) وكذلك اتفاقية شملا بين الهند وباكستان 1972 1999 (**مراكز الفرات للدراسات**).

2– **شروط السيناريو**: يشترط هذا المشهد على وجود ارادة باكستاني هندية لوضعه موضوع التطبيق من خلال هيئة لأجواء طبيعي لإجراء الاستفتاء الشعبي في كشمير بكل حيادي ونزاهة وتحت اشراف دولي متمثل بالأمم المتحدة لقرر من خلالها سكان كشمير الانضمام الى أي بلد يرغبون فيه (الهند وباكستان) كما يتطلب ذلك تهيئة الاجواء من قبل طرفي النزاع ليقرر شعب كشمير ما يريدونه هم وليس ما يفرض عليهم خاصة وجود الغالبية المسلحة التي تصل نسبتها والاقليات الهندوسية وغيرهم ، كذلك ايضا ان تكون هنالك ارادة دولية لحل النزاع واعادة الحقوق لشعب كشمير وابعاد كل المصالح الدولية عن المنطقة وممارسة الضغط الخارجي على الهند وباكستان لتهيئة الاجواء المناسبة لحل الاستفتاء .

3– **محددات السيناريو (الكوابح)**: يواجه هذا المشهد مجموعة من العوائق التي تقف بالضد من حقيقة ولو في المستقبل القريب فيما بينها تواجد القوات المسلحة لكلا البلدين (الهند وباكستان داخل اراضي كشمير عند ما يعرف بخيط وقف اطلاق النار كون الهند لم تنفذ قرار الامم المتحدة رقم 38 سوى وقف اطلاق النار الامر الذي شكل بينهما خط تقسيم كشمير الى جزئيين هندي باكستاني، وطالما تتواجه قوات طرفين بصورة مباشرة على اراضي كشمير فإنها سوف تعمل بكل ما اسما تستطيع من اجل على ضمان الجزء الذي يسيطر عليه سواء بالترغيب او الترهيب كما ان الهند ترفض الاستفتاء بصورة مباشرة من خلال المماطلة في اجراءه وترفض لجوء باكستان للأمم المتحدة للاستفتاء مستندة على اتفاقية شملا 1972 والتي اكدة على الحل من خلال المفاوضات الثنائية لا غير اضافة الى رفضها ان تذهب كشمير الى باكستان كون غالبية السكان هم مسلمين جرى استفتاء بقصد الحيادية والنزاهة فمن الممكن ان تذهب كشمير لباكستان ، اما الصين مسيطر على 38 كم ان كشمير الهندية وان اجراء الاستفتاء ستعرض عليها الانسحاب من كشمير لأنها ستكون ارضا باكستاني او هندية وهو ما يدفع الى استفتاء الشعبي للمسلمين في الصين ومنها سيجاينج، اما الدور الدولي فلا يزال ضعيفا فمنذ قرار الامم المتحدة عام 1948

الذي لم يطبق الاجراء منه لم تكن الامم المتحدة بمستوى الجدية في هذه القضية بغية تلعب دور المتفرج بين البلدين .

الخاتمة والاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يتبين ان الاهمية والدور الاستراتيجي التي تمثلها كشمير يجعلها تعطي عمقاً استراتيجياً أكبر لمن يسيطر عليها، ففي ظل المتغيرات الجديدة التي تشهدها المنطقة فإن السيطرة على هذا الإقليم من شأنه أن يساعد من يسيطر عليه على إمكانية القيام بدور إقليمي ودولي أكبر ، فهي ذات مخزون نفطي في ظل التقديرات الامريكية هذا من جهة، ومن جهة اخرى تعد منفذا لوسط اسيا، لذلك فهي تخضع للتوازنات الدولية الجديدة، ففي ظل الهيمنة الامريكية على مجريات الاحداث العالمية وتركيز اتجاهاتها على القارة الاسيوية كمنطقة مصالح حيوية فان الاطراف الدولية (الصين وروسيا) وحليفتها الهند تفهم ابعاد هذه التوجهات الامنية للإدارة الامريكية وتتعامل معها بالشكل الذي يمكنها من توظيفها بما يخدم امنها واستقرارها ومصالحها الاقليمية والسياسية والاقتصادية.

ان الصراع بين الهند وباكستان حول كشمير لا يمكن ان نسميه صراعا اقليميا، كونه قد شهد تدخل اطرافا دوليه اما لتسوية المسألة او لإبقاء الوضع على ما هو عليه خدمة لمصالها المتمثلة (عرقلة الصعود الهندي ومحاصرة باكستان)هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان اثار الصراع وتداعياته لا يقتصر على شبه القارة الهندية بل سيؤثر على استقرار النظام الاسيوي في عموم اسيا والعالم، كل هذه الاثار والتداعيات جعل من مستقبل القضية مرهونا بيد القوى العظمى في النظام الدولي، باعتبار ان القضية اصبحت ذات اثار عالمية بعد ان كانت اقليمية. لذلك يمكن القول إنه من دون تدخل قوى أجنبية ومنظمة الأمم المتحدة لحل هذا النزاع فلن يكون بإمكان الهند ولا باكستان الوصول إلى حل ينهي الصراع وإلى الأبد، فلن يستطيع أحد أن ينهي الصراع والمخاوف من أن تنفجر المنطقة مرة أخرى، وما دامت أمريكا تؤمن بأهمية الهند اليوم في مواجهة المارد الصيني، فلن تستطيع أن تضغط

على الهند لإنهاء صراعها مع باكستان، بل بالعكس فإن هناك ضغوطاً تجري على باكستان لحملها على تغيير سياستها إزاء كشمير والهند والتراجع عنها.

الاحالات والمراجع:

1– السهلاني، كاظم هيلان محسن. (2008). **قضية فلسطين وقضية كشمير "دراسة مقارنة". مجلة ابحاث البصرة، جامعة البصرة**، المجلد 33 (العدد 1)، ص 19–29.

2– عبد الوهاب، عبد المنعم. (1977). **جغرافية العلاقات السياسية** (ط. 1). الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.

3– الحديثي، هاني ياس خضر. (1998). **سياسة باكستان الاقليمية 1971–1994** (ط 1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4– حقي، احسان. (1970). **مأساة كشمير المسلمة** (ط 1). جدّة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

5– فضلي، نادية فاضل عباس. (2000). **تأثير امتلاك السلاح النووي على العلاقات الهندية – الباكستانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، بغداد.

6– الجنابي، محمد سلمان حمد. (2005). **ازمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية الباكستانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

7– عبد العاطي، محمد. (2002). **كشمير نصف قرن من الصراع**، متاح على الموقع الالكتروني، www.aljazeera.net. تأريخ الاطلاع 2017/4/11.

8– عبد الفتاح، بشير. (1999). **الصراع الهندي الباكستاني حول اقليم كشمير. مجلة السياسة الدولية، جامعة بغداد، بغداد**، (العدد 137)، ص 238–250.

9– عبد الله، حبيب فارس. (2011). **كشمير البعد التاريخي والمدخلات الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية**، (العدد 33)، ص 170-189.

10– فرج الله، نعمان بطرس. (1966). **قضية كشمير بين الهند وباكستان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة**، (العدد 3)، ص 29.

11– غالي، سامح. (1997). **ثوابت ومتغيرات العلاقات الهندية–الباكستانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة**، (العدد 130)، ص 238.

12– المدني، عبدالله. (2002). **العام الاصعب في تأريخ العلاقات الهندية – الباكستانية**، متاح على الرابط www.arabrenewal.info، تأريخ الاطلاع 2017/4/12.

13– عبدالكريم، عمرو. (2010). **تفجيرات مومباي ومستقبل الصراع الهندي – الباكستاني، مجلة الوعي الاسلامي**، (العدد 532)، متاح على الرابط www.alweei.com، تأريخ الاطلاع 2017/4/15.

14– صحيفة النهار، المجموعات الناشطة في كشمير، 2002، متاح على الرابط www.alnahar.com، تأريخ الاطلاع 2017/4/15.

15– عبدالعال، عبد الرحمن. **التحدي الديمقراطي في شبه القارة الهندية، مجلة السياسة الدولية**، متاح على الرابط http//ahramonline.org، تأريخ الاطلاع 2017/4/16.

16– ابو سنينه، تيسير حامد. **مشكلة كشمير والصراع الدولي والاقليمي، الموسوعة الجغرافية**، متاح على الرابط www.ugeography.com، تأريخ الاطلاع 2017/4/17.

17– مرتضى، احسان. (2011). **البعد العربي الاسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني، مجلة الدفاع المدني**، متاح على الرابط www.lebbbarmy.gov، تأريخ الاطلاع 2017/4/15.

18– هاشم، عمرو حسين. (2011). **بدائل التسوية وسيناريوهات المستقبل لحل القضية الكشميرية، الحوار المتمدن**، (العدد 3569)، متاح على الرابط http//www.ahewar.org.

19– فائق، تلا عاصم. (2008). **الاستراتيجية الامريكية في اقليم جنوب اسيا، مجلة السياسة الدولية جامعة بغداد، بغداد**، ص 14-19.

20– عبد العلي، رحيم. **الصراع الهندي الباكستاني الحرب لا تنتهي، الحوار المتمدن**، متاح على الرابط http://www.ahewar.org/debat.

21– تشلاني، برهان. (2014). **الصين وعداوتها الحدودية**، الجزيرة نت، متاح على الرابط http://www.aljazeera.net .

22– سعيد، كرم. **مستقبل العلاقات بين اميركا والهند، المركز العربي للبحوث والدراسات**، متاح على الرابط http://www.acrseg.org.

23– عبد الحميد، عاطف معتمد. **الشيخ عبدالله الرجل الخطير في تاريخ كشمير**، ارشيف اسلام اونلاين، متاح على الرابط https://archive.islamonline.net .

24– مراكز الفرات للدراسات، **قرار الامم المتحدة رقم38 بخصوص جامو وكشمير**، متاح الرابطhttp://www.aljazeera.net.